

أصول التفسير عند الإباضية من خلال منهج الشيخ أطفيش: القطب في كتابه «تيسير التفسير»

■ يحيى بن يحيى

المفسّر للقرآن الكريم يقصد إلى تقريب معاني الوحي إلى الناس، واستنباط الأحكام منها، مسترشداً بجملة من المبادئ¹، يختصرها أهل الاختصاص في أصليْن أو مصدرين أساسيين هما: النقل والعقل، ثم إنّ هذين الأصلين يتفرعان إلى أصول وتفرعات لا بأس من تفصيلها فيما يلي:

فأمّا النقل فيعني المأثور من النصوص والروايات المفسّرة للقرآن الكريم سواء ما ورد من القرآن مفسّراً وشارحاً لما استشكل من آياته؛ مفضّلاً لها أو مخصّصاً ومبيّناً... كما يعني أيضاً ما ورد من السُنّة عن الرسول ﷺ مفسّراً للقرآن كذلك؛ تفصيلاً وتخصيصاً وتبياناً، سواء من أسباب النزول ومناسبات الآيات والقراءات أو ما إلى ذلك من شروح النبي ﷺ لمعاني ما يتنزل عليه من الوحي. ومما يعنيه النقل كذلك ما أثر عن

1- محمد حسين علي الصغير، المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط1، 1983، ص 64 وما بعدها.

الصحابة رضوان الله عليهم من التفسير للقرآن الكريم باعتبار معاشتهم
لزمان نزول الوحي ومصاحبتهم للرسول ﷺ.

وأما العقل أو الرأي فيعني أن يعتمد المفسر إلى عقله فيعمل نظره
في فهم معاني القرآن الكريم واستنباط أحكامه منه أو ترجيح معنى على
آخر... استناداً إلى قواعد اللغة ودلالاتها بما لا يتعارض وفحوى نصوص
القرآن والسنة والإجماع، وليس يعني هذا الأصل من أصول التفسير أن
يقول المفسر بمجرد الرأي والهوى¹، أو النظر الشخصي المناقض لقواعد
اللغة ونظامها أو المتضارب مع فحوى النصوص المحكمة والصحيحة،
وإن فعل ذلك فإنه يكون قد تجنى على الله، وقال في القرآن برأيه
والعياذ بالله.

وفي الجملة فإن ثلثة من العلماء والدارسين من ذوي الاختصاص² قد
وضعوا أسساً وقواعد للتفسير، وعدّوها بمثابة الأصول أو المصادر المسندة
للمفسر، والمساعدة له في توضيح ما استشكل عليه أو على الناس من
معاني القرآن الكريم؛ ليسهل أمر تبليغ رسالة الدين إلى العالمين كافة،
وذلك على شرط أن يلتزم بها ولا يتعدها وإلا حُكم عليه بالانحراف وعلى
تفسيره بالرفض والفساد.

وهذه الأصول يمكن اختصارها فيما يلي:

أولاً: تفسير القرآن بالقرآن، إذ القرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً،
بما يتصل به من أبواب، مثل القراءات، والناسخ والمنسوخ، والمحكم
والمتشابه، والمطلق والمقيد، والمجمل والمفصل... إلخ. فعلى المفسر

- 1- محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج1، ص 253، 346. وينظر أيضاً: أحمد بن حمد
الخليلي، جواهر التفسير، مطبعة الاستقامة، روي، سلطنة عُمان، ط1، 1984، ص 29.
- 2- ينظر على سبيل المثال: جولدتسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، دار إقرأ، بيروت، ط3،
1985، ص 83 وما بعدها. عبد المنعم النمر، علم التفسير، دار الكتاب اللبناني المصري، ط1،
1988، ص 90 وما بعدها. د. عبد المتعال سالم مكرم، الفكر الإسلامي بين العقل والوحي،
دار الشروق، بيروت، 1982، ط1، ص 65 وما بعدها.

أن ينظر في العلاقات بين نصوص القرآن؛ ليستنبط المعنى المراد منها مجتمعة، ولا يتجاوز هذا الأصل (المصدر) إلى غيره إلا بعد الفراغ منه. ثانياً: تفسير الرسول ﷺ للقرآن الكريم؛ فهو المبين لما أنزل عليه، ولا بد من مراعاة صحة الخبر، إذ لا يجوز للمفسر أن يتجاوزه إلى رأيه، وإلا كان مفسراً بالرأي المذموم أو متبعاً للهوى.

ثالثاً: أقوال الصحابة رضوان الله عليهم؛ فهم شهود العصر الأول للإسلام، ووقائع نزول الوحي والقرائن والأحوال. ويراعى فيها ضرورة صحة الخبر كذلك.

إِنَّ ثَلَاثَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالِدَارِسِينَ
مَنْ ذُوِي الْإِخْتِصَاصِ قَدْ
وَضَعُوا أُسُسًا وَقَوَاعِدَ
لِلتَّفْسِيرِ، وَعَدَّوْهَا بِمِثَابَةِ
الْأَصُولِ أَوْ الْمَصَادِرِ الْمَسْنُودَةِ
لِلْمُفَسِّرِ، وَالْمَسَاعِدَةَ لَهُ فِي
تَوْضِيحِ مَا اسْتَشْكَلَ عَلَيْهِ
أَوْ عَلَى النَّاسِ مِنْ مَعَانِي
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

رابعاً: اللغة العربية: ويؤخذ بمطلقها؛ لنزول القرآن الكريم بلغة العرب. وقد قيّد الدكتور الذهبي هذا المصدر بعدم التعلق بالشاذ من اللغة لصرف المعنى الظاهر إلى معانٍ خارجة محتملة، تكون عادة من الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها¹. وهذا شبيه بما ذكره الشيخ أحمد بن حمد الخليلي² من اشتراط عدم تحميل اللفظ ما لا يحتمله،

تعلقاً بأفكار سابقة. ثم يعود الجميع فيقيدون ذلك بموافقة الكتاب والسنة³ كشرط أساس لقبول التفسير المبني على الرأي، وإلا كان تفسيراً مرفوضاً.

فهذه المصادر إذن عبارة عن أصول للتفسير بامتياز، وهي عمدة المتعامل مع كلام الله، وعادة ما يلتزم المفسرون بها كلها. وقد يركز بعضهم على بعضها دون بعض وهكذا... فالمفسرون يختلفون في مناهجهم

1- الذهبي، التفسير والمفسرون، ج1، ص262.

2- أحمد بن حمد الخليلي، جواهر التفسير، ص28.

3- أحمد بن حمد الخليلي، المرجع نفسه، ص29. الذهبي، المرجع السابق، ج1، ص148. أحمد الشرباصي، قصة التفسير، دار الجيل، بيروت، ط2، 1972، ص72. عبد المنعم النمر، علم التفسير، ص96 - 121.

بحسب الطابع¹ الذي يغلب على كل واحد منهم؛ إذ نجد الفقيه يعنى باستنباط الأحكام الفقهية والتفريعات المتممة لذلك، متخذاً لنفسه أحسن المصادر التي تسند اتجاهه. واللغوي نجده يُعنى بالمسائل النحوية والصرفية والبيانية، وغيرها مما يخدم اختصاصه. كما أن المتكلم يقصد إلى ما يسنده في الاستدلال، ويدعم رأيه في حاجة مخالفيه. ويفعل مثل ذلك الفيلسوف والأديب والمصلح... إلخ. فكلٌّ يلون تفسيره بلون ثقافته²، حتى غدت ثقافة المفسر طابعاً مميزاً للتفسير عموماً، بحيث نقول عن أنواع التفسير: هذا تفسير لغوي، وذاك فقهي، وذلك عقدي، وهذا تفسير بالنقل أو بالرواية، وذاك تفسير بالعقل أو بالرأي... وهكذا.

على أن بعضهم قد يتطرف أو يتعسف في الحكم على المفسر بالقبول أو الرفض، وإن توقرت فيه هذه الأصول، كما فعل - على سبيل المثال - محمد حسين الذهبي في كتابه «التفسير والمفسرون»، حين أوقع نفسه ومن تبعه من الباحثين في مغالطة علمية خطيرة تتمثل في التمييز بين تفاسير مختلف المذاهب انطلاقاً من مواقف انحيازية وتعصبية غير علمية، وذلك بالحكم على التفاسير الموافقة لمذهبه بالقبول وعلى غيرها بالرفض، وهو ما لم يوافق عليه عبد المنعم النمر³، حين دعا الدارسين إلى عدم الأخذ بأراء ومواقف أهل السنة في عدائهم لأهل الاعتزال، أو مواقف أهل الاعتزال في عدائهم لأهل السنة على سبيل المثال.

ولهذا يأتي هذا المقال قصد التعريف بمنهج الإباضية في تفسير القرآن الكريم، والأصول التي اعتمدها في ذلك، وتصويب ما وقع فيه محمد حسين الذهبي من مغالطة علمية في حقهم، من خلال التركيز على منهج الشيخ محمد بن يوسف أظفَيْش القطب في كتابه «تيسير التفسير». وذلك، انطلاقاً من تساؤلين جوهريين يمثلان إشكالية الموضوع، مفادهما:

1- ينظر: الذهبي، التفسير والمفسرون، ج 1، ص 148 وما بعدها.

2- عبد الله شحاتة، علوم التفسير، ص 24، 25.

3- عبد المنعم النمر، علم التفسير، ص 102.

ما أصول التفسير عند الإباضية؟ وهل تختلف أصولهم عن الأصول والمصادر المتعارف عليها لدى بقية علماء الإسلام أم لا؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية رأينا أن نبني هذا المقال على مبحثين هما:

- 1- نبذة عن جهود الإباضية في تفسير القرآن الكريم.
- 2- الأصول المعتمدة في التفسير عند الإباضية من خلال منهج الشيخ أطفيش.

جهود الإباضية في التفسير

إنّ الذي يبحث في الخزانة الإباضية وموروثهم العلمي؛ يلحظ أن ما تركه علماءهم من مصنفات في تفسير القرآن الكريم قليل جداً إذا ما قيس إلى رصيدهم من كتب العقيدة والفقه على سبيل المثال¹. وهي ظاهرة قد يتخذها البعض - من أمثال الذهبي² - سبباً للقول: إنّ الإباضية قوم لا علم لهم بالقرآن ولا يتعمقون في التفكير فيه، بل ولا يملكون - كبقية المذاهب - تراثاً تفسيرياً معتبراً، ولا يصدر عنهم في تفسيرهم للقرآن عن منهج أصيل، وإن وُجد لديهم شيء من ذلك فإنّه لا يرقى إلى مرتبة التفسير المقبول³... إلى غير ذلك مما نعدّه من قبيل الأحكام المتسرّعة والصادرة تحت تأثير العصبية المذهبية والتحيز أو التطرف الديني.

- 1- ينظر: شريفي بلحاج عدون، التفسير ومناهجه عند علماء الإباضية، بحث ألقى في الملتقى الخامس عشر للفكر الإسلامي، الجزائر، 1980، ص1.
- 2- وذلك من خلال أطروحته للدكتوراه، ينظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، أطروحة دكتوراه، مجلدان، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 1948م.
- 3- ينظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج1، ص 274 وما بعدها. 343 وما بعدها.

والدكتور الذهبي - على ما له من فضل لا يُنكر في خدمة علم التفسير والبحث في مناهج المفسرين - قد جانب الصواب في حكمه المتحيز والرافض لتفسير الإباضية والشيخ أطفيش منهم خاصة؛ إذ لو حاول أن يميّز بين الإباضية والخوارج¹ - وهو ما تقتضيه الأمانة العلمية - لما تحامل على الإباضية، ولنظر إلى مفسريهم بالمنظار ذاته الذي نظر به إلى مفسري مذهبه (أهل السنة). على أنه - وبالرغم من ذلك - يبقى الدكتور الذهبي - برأينا - صاحب الفضل في كونه أثار مشكلة التفسير لدى الإباضية، وجعلنا نوليها الاهتمام اللازم إثراءً وتصويباً.

وبالنظر إلى الواقع، يجد الباحث أن ما تحفظه الخزانة الإباضية من تراثهم التفسيري إنما هو على النقيض مما يدّعيه الدكتور الذهبي ومن سار على نهجه²؛ لأنّ تراث الإباضية التفسيري - على ضعفه عدداً - يمثل أغلب ألوان التفسير ومناهجه المتعارف عليها، ولا بأس أن نذكر هاهنا بعض هؤلاء المفسرين مرتبين ترتيباً تاريخياً، وهم:

1 - الإمام جابر بن زيد الأزدي العُماني (التابعي) (ت 93هـ)

وهو إمام الإباضية ومرجعهم الأول، أسهم مع غيره من التابعين في تفسير القرآن الكريم، وذلك من خلال ما رواه من أحاديث وآراء في ديوانه المشهور. وقد جمع الأستاذ يحيى بكوش رَجُلَهُ كثيراً من الآثار المنتشرة في كتب التفاسير والتاريخ والطبقات عن جابر بن زيد في مجلد ضخيم بعنوان «فقه الإمام جابر بن زيد». وقد أفرد جانباً منه للحديث عن جهوده في تفسير القرآن الكريم³. وذلك في شكل شروح مقتضبة لمعاني

1- التحقيق العلمي يؤكّد أنّ الإباضية ليسوا من الخوارج من حيث فكرهم وعقيدتهم وفقههم، وإن ارتبطت حركتهم الأولى بالمُحكّمة الذين انبثقت منهم فرق الخوارج المتطرّفة. ينظر: يحيى علي معمر، الإباضية بين الفرق الإسلامية،

2- ينظر: محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، ج 1، ص 274 وما بعدها وص 343 وما بعدها.

3- بكوش، يحيى، فقه الإمام جابر، ص 79 وما بعدها.

الآيات الكريمة على النمط المعروف لدى علماء ذلك العهد، بحيث نجده لا يتعمق في التفصيلات الأصولية أو اللغوية أو غيرها. كما نقل لنا هذا الباحث أيضاً في كتابه المذكور جملة من الأخبار التي تذكر جابر بن زيد بصفته عالماً من علماء التفسير البارزين¹، الذي رويت عنه العديد من الأحاديث التفسيرية، والآراء الفقهية.

2 - أبو يعقوب يوسف الوارجلاني (ت 570هـ)

الإمام جابر بن زيد الأزدي العُماني (التابعي) هو إمام الإباضية ومرجعهم الأول، أسهم مع غيره من التابعين في تفسير القرآن الكريم، وذلك من خلال ما رواه من أحاديث وآراء في ديوانه المشهور.

ويعده الإباضية من علمائهم الكبار، أَلَّف في مختلف العلوم والفنون، كالفلسفة وعلم الكلام، والفقه والتفسير، والتراجم والتاريخ. والمنطق... ولكن لم يصلنا من هذه المؤلفات إلا النزر القليل، من أبرز مؤلفاته²: تفسير للقرآن الكريم يقع فيما يقرب من ثمانية أجزاء، وهو مفقود، يصفه البرادي بقوله: «وله في تفسير القرآن كتاب عجيب، رأيت منه في بلاد أريغ سفراً كبيراً، ولم أر ولا رأيت قطّ

سيفراً أضخم منه ولا أكبر منه، وحزرت أنه يجاوز سبعمائة ورقة أو أقل أو أكثر، فيه تفسير الفاتحة والبقرة وآل عمران. وحزرت أنه فسّر القرآن في ثمانية أسفار مثله»³.

1- منهم السيوطي في الإتقان، وابن سعد في الطبقات، وابن حجر في التهذيب، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، والألوسي في روح المعاني، وابن عاشور في التحرير... إلخ.: بكوش يحيى، المرجع نفسه، ص 38، 40، 83، 86، 102.

2- السالمي، نور الدين، شرح الجامع الصحيح، مسند الربيع بن حبيب، ج 1، ص 3؛ عادل نويهض، معجم المفسرين، ج 2، ص 809؛ علي يحيى مُعَمَّر، الإباضية في الجزائر، (الحلقة الرابعة من الإباضية في موكب التاريخ)، ص 240.

3- البرادي، الجواهر المنتقا، ص 220، 221.

3 - هود بن مُحَكَّم الهواري (القرن الثالث الهجري)

أما التفسير المنسوب للشيخ هود، فإنه ورد إلينا بعنوان «تفسير كتاب الله العزيز». يصفه الشماخي بقوله: «هود بن محكم الهواري، عالم متفنن غائص، وهو صاحب التفسير المعروف، وهو كتاب جليل في تفسير كتاب الله، لم يتعرض فيه للنحو والإعراب على طريقة المتقدمين»¹. وقد حققه الدكتور بلحاج سعيد شريفي وطبع من قبل دار الغرب الإسلامي ببيروت.

4 - أبو الحواري محمد بن الحواري (القرن الرابع الهجري)

أصله من نزوى، وكان مرجعاً للعثمانيين في عصره، نُسب إليه تفسير في أحكام القرآن، يسمى «الدراية وكنز الغناية في منتهى الغاية وبلوغ الكفاية في تفسير خمسمائة آية من تفسير القرآن الكريم». والكتاب يقع في مجلد واحد متوسط الحجم، ويتضمن حوالى مائة وخمسين ورقة.

يتميز هذا الكتاب عن غيره من كتب التفسير بكونه كتاب تفسير وفقه، ينطلق من القرآن الكريم، ويجعل الآيات الكريمة أساساً لبيان الأحكام الفقهية المختلفة، على غرار ما ستكون عليه تفاسير آيات الأحكام بعد ذلك². مثل كتاب «أحكام القرآن» لأبي بكر أحمد الجصاص، و«أحكام القرآن» لأبي بكر ابن العربي، و«الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبد الله محمد القرطبي، وغيرها.

5 - الشيخ محمد بن يوسف أطفيش (القطب) (ت 1332هـ/1914م)

وهو من أشهر علماء الإباضية في العصر الحديث وأكثرهم تصنيفاً في التفسير وغيره من العلوم، عرف باجتهاداته من أجل تحقيق الوحدة بين المسلمين، كما عرف بمناهضته للاستعمار في الجزائر وغيرها من بلاد

1- الشماخي، كتاب سير، ص 381.

2- شريفي بلحاج عدون، التفسير ومناهجه عند علماء الإباضية، ص 8.

المسلمين، وقد أثر عنه كذلك مكافحته للجهل والتخلف واهتمامه بالتعليم والتأليف طيلة حياته، انتهج منهجاً وسطياً في الاحتجاج والفقہ المقارن، وفي مجال التفسير ترك لنا ثلاثة تفاسير هي:

- هميان الزاد إلى دار المعاد.
- داعي العمل ليوم الأمل (مخطوط وغير مكتمل).
- تيسير التفسير.

تتميز تفاسير الشيخ أطفيش بكونها مؤلفة على منهج القدامى القائم على الشرح التحليلي المفصل لأي القرآن الكريم، معتمداً على أصول التفسير المتعارف عليها، وهو ما سنحاول الوقوف عليه لاحقاً في هذا المقال.

تتميز تفاسير الشيخ أطفيش بكونها مؤلفة على منهج القدامى القائم على الشرح التحليلي المفصل لأي القرآن الكريم، معتمداً على أصول التفسير المتعارف عليها.

6 - الشيخ إبراهيم بيوض (ت 1347هـ/1928م)

ولا بأس أن ننهي هذا الحديث المقتضب عن جهود الإباضية في التفسير برائد الحركة الإصلاحية في الجنوب الجزائري وحليف الإمام عبد الحميد بن باديس في العمل الإصلاحي الوطني، ألا وهو الشيخ إبراهيم بيوض، الذي

ترك لنا تفسيراً للقرآن الكريم بعنوان: «في رحاب القرآن». ألقاه في المسجد الجامع بالقرارة، على شكل حلقات مسجدية تكوينية وإرشادية، دامت نصف قرن من الزمن، وقد قام باستساخ ما تمّ تسجيله منه وطبعه ثلثة من تلاميذه، ولا يزالون يفعلون إلى يومنا. ويتميز تفسيره بكونه من قبيل التفسير الحركي الإصلاحي.

هذا ونستخلص مما سبق أنّ الإباضية - على عكس ما يدعي محمد حسين الذهبي ومن سار على دربه - يملكون تراثاً تفسيرياً معتبراً، يمثل مختلف ألوان التفاسير المتعارف عليها بين المسلمين، من تفسير فقهي ولغوي وإصلاحي وحجاجي... إلخ. فهم ليسوا بدعاً في هذا الأمر، بل كانوا

يتعاملون مع القرآن الكريم بالمنهجية ذاتها التي يعرفها بقية المسلمين في العالم.

أمّا وإنّ عنوان هذا المقال يستهدف الحديث عن الأصول التفسيرية، فلا بد من السؤال: إلى أي مدى يمكن أن تكشف لنا تفاسير الإباضية عن التزامها بأصول التفسير المتعارف عليها؟ وهل للإباضية أصول يتفردون بها ويتميّزون بها عن غيرهم في التفسير؟ ذلك ما ستكشف عنه الفقرة التالية.

«تيسير التفسير» للشيخ أطفيش

من أجل بيان حقيقة منهج الإباضية في الأخذ بأصول التفسير ومصادره، سنحاول الوقوف عند أهم مصنف يمكن أن يوضّح لنا ذلك، ألا وهو كتاب «تيسير التفسير» للشيخ أطفيش القطب الذي يُعدُّ آخر ما ألفه، وذلك من خلال تتبع نماذج من اعتماده على أصول التفسير المختلفة.

نموذج من اعتماده على أصل النقل في التفسير

يُعدُّ التفسير بالنقل أو الرواية منهجاً أساساً في تفسير القرآن الكريم، ويدخل ضمن هذا المنهج تفسير القرآن بالقرآن وتفسير الرسول ﷺ المنقول عنه بالتواتر، وتفسير الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم¹. والشيخ أطفيش القطب خير من يمثّل منهج الإباضية في التفسير بالنقل والأخذ بالأصول المتعلقة بهذا المصدر، إذ فسّر القرآن بالقرآن، كما فسّره بالسُنّة، وقد استعان أيضاً بأراء الصحابة والتابعين وكبار أعلام المفسرين بعدهم ناقلاً عنهم بعض آرائهم بحيث يلتزمها ويؤيّدتها أحياناً، ويناقشها أو يختار غيرها أحياناً أخرى، على النحو الموالي:

1- ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص 39. السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج 4، ص 174.

تفسير القرآن بالقرآن

لقد كان الشيخ أطفيش رحمه الله كثير المقابلة بين نصوص القرآن الكريم في تفسيره، من ذلك مثلاً حمله المجمل على المبين، وأمثله كثيرة. نذكر منها تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَةً﴾ [البقرة: 37]، التي تفسرها آية سورة الأعراف، في قوله تعالى: ﴿فَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَعْفُرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: 23]. وقد فسرها الشيخ أطفيش كذلك، إلا أنه لا يذكر أن الأولى من المجمل، والثانية من المبين، بل يفسرها مباشرة بلفظ الثانية. والسياق هو الذي يدلنا على ذلك. يقول

الشيخ أطفيش: «...﴿فَلَقَىٰ آدَمُ﴾ وحواء، لقوله ﴿فَالَا رَبَّنَا...﴾ إلخ، ﴿مِنْ رَبِّهِ كَلِمَةً﴾ دَعَوًا بِهِنَّ ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَعْفُرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾»¹.

فسر الشيخ أطفيش القطب القرآن بالقرآن، كما فسره بالسنة، وقد استعان أيضاً بأراء الصحابة والتابعين وكبار أعلام المفسرين بعدهم ناقلاً عنهم بعض آرائهم بحيث يلتزمها ويؤيدها أحياناً، ويناقشها أو يختار غيرها أحياناً أخرى.

ومن أمثلة تفسيره القرآن بالقرآن أيضاً ما جاء في تفسيره لقوله تعالى من سورة المائدة [1]: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾؛ حيث جاءت هذه الآية عامة ومجتمعة، ثم فسرتها آية أخرى،

هي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبِيَّةَ أَرْوَجٍ مِنَ الصَّانِ أَتَيْنِ وَمِنَ الْمَعْرِ أَتَيْنِ قُلْ ءَالذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثِيَيْنِ أَمَا أَشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَيْنِ نَبُوْنِي بَعْلِي إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * وَمِنَ الْإِبِلِ أَتَيْنِ وَمِنَ الْبَقْرِ أَتَيْنِ قُلْ ءَالذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [الأنعام: 143، 144]، وذلك بتخصيص المحرم من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾. يقول الشيخ أطفيش: «﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ تفصيل للفقود، والبهيمة كل حي لا يميّز... وإضافة البهيمة للبيان إضافة عام لخاص، والأنعام: الذكور والأنثى من الضأن والمعز والبقرة والإبل، فهي

1- أطفيش محمد بن يوسف، تيسير التفسير، ج 1، ص 48.

ثمانية وألحق بهن الطباء وبقر الوحش ونحوهما، مما يماثل الأنعام في الاجترار وعدم الأنياب... وذكر البهيمة لفائدة الإجمال ثم التفصيل ﴿إِلَّا مَا يُتَنَّى عَلَيْكُمْ﴾ بعد هذه الآية، وهو قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ﴾ [المائدة: 3]. والملاحظ هنا هو إشارته رَحِمَهُ اللهُ إِلَى كَوْنِ الْآيَةِ الْأُولَى جَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ حَيْثُ ذُكِرَتِ الْبَهِيمَةُ مِنَ الْأَنْعَامِ، ثُمَّ جَاءَتْ الْآيَاتُ بَعْدَهَا لِتَفْصِيلِ الْحُكْمِ وَتَخْصِيسِ الْحَلِّ وَالْحَرْمَةِ فِي أَنْوَاعِ الْبَهَائِمِ وَالْأَنْعَامِ¹، وهذا على عكس المثال السابق حيث لا يذكر مثل هذه المصطلحات العلمية.

تفسيره القرآن بالسُّنَّة

تُعَدُّ السُّنَّةُ رافداً لتفسير أي القرآن عندما لا يوجد ما يفسرها من القرآن، لقوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم ﷺ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكِرُونَ﴾ [النحل: 44] ولهذا كان الرسول ﷺ يقول: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»²، ويعني بذلك السُّنَّةَ، وكمثال على اعتماد الشيخ أطفيش للسُّنَّة في التفسير ما شرح به قول الباري ﷻ من سورة الكهف [90]: ﴿وَجَدَهَا تَطَّلَعُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾؛ حيث يقول: «قال رسول الله ﷺ: سترأ: بناءً، لم يُبْنَ فيها بناء قط، كانوا إذا طلعت الشمس دخلوا سربالهم حتى نزول الشمس». رواه الحسن عن سمرة بن جندب. وعنه عن سمرة بن جندب عن الرسول ﷺ «أن أرضهم لا تحمل البناء. فإذا طلعت الشمس تغوروا في المياه، وإذا غابت خرجوا يتراعون كما تراعى البهائم»³. وهذه الرواية نجدها عند ابن كثير⁴، الذي عُرف بالتفسير بالمنقول وتحري صحيح النقل.

كما ينقل رَحِمَهُ اللهُ تفسير الرسول ﷺ، فإنه يحتج بأحاديث وإن لم تكن تفسيراً مباشراً للقرآن الكريم، ويكثر من ذلك عند تفسير آيات الأحكام

1- أطفيش محمد بن يوسف، تيسير التفسير، ج 2، ص 2 - 3.

2- السيوطي، الإقتان في علوم القرآن، ج 4، ص 174.

3- أطفيش محمد بن يوسف، تيسير التفسير، ج 3، ص 103، 104.

4- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار المنار، القاهرة، د.ت. ج 3، ص 104.

خاصة، والتي ترد في غالبها مجملة، فالسنة هي التي تبيتها، والشيخ أطفيش - بوصفه فقيهاً - نراه يحتج كثيراً بالحديث الشريف. ومن أمثلة ذلك تفسيره لقوله تعالى من سورة البقرة [178]: ﴿الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ حيث يردّ على الحنفية قولهم بجواز تساوي العبد بالحر في القصاص¹ استناداً إلى حديث «المسلمون تتكافأ دماؤهم»². ويستدلّ عليهم بحديث آخر يبيّن الاستثناء، وهو قوله ﷺ: «لا يُقتل حرٌّ بعبد»³.

لا يُهمل الشيخ أطفيش توثيق الحديث مطلقاً، بل يعتني وبشدة أحياناً بهذه المسألة، إذ نراه يخرج الأحاديث ويذكر درجة صحتها، أو ينسبها إلى مصادرها التي وردت فيها.

وهكذا فالشيخ أطفيش لا يُهمل توثيق الحديث مطلقاً، بل يعتني وبشدة أحياناً بهذه المسألة، إذ نراه يخرج الأحاديث ويذكر درجة صحتها، أو ينسبها إلى مصادرها التي وردت فيها، وهذا جانب أصيل في منهجه التفسيري. ومن بين هذه المصادر التي يعتمد عليها، نذكر: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، ومسند الإمام أحمد، والدر المنثور للسيوطي... وغيرها⁴. على أنه رَحِمَهُ اللهُ قد يورد لنا أحياناً بعض الأحاديث مجردة من إسنادها، وربما يكتفي بالتعليق عليها سواء بالتصحيح أو التضعيف أو العزو إلى مصدر من المصادر المذكورة.

وربما وقف الشيخ أطفيش رَحِمَهُ اللهُ موقف الناقد من بعض الأحاديث، وخاصة إذا تعلق الأمر بأية من آيات الأحكام أو العقيدة، فنراه يخرجها، وربما حكم عليها بالضعف أو الغرابة؛ استناداً إلى مصادر علمية في

1- أطفيش محمد بن يوسف، تيسير التفسير، ج 1، ص 228.

2- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الديات، باب 31، حديث رقم 2683، ج 2، ص 895.

3- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب 7، حديث رقم 4517، ج 4، ص 654.

4- ينظر على سبيل المثال: أطفيش محمد بن يوسف، تيسير التفسير، ج 3، ص 800. ج 6، ص 640، 644.

الموضوع. ومن أمثلة ذلك، نذكر تفسيره لقوله تعالى من سورة البقرة: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 177] حيث أشار إلى وجوب النفقة في غير الزكاة، بأدلة من السُّنَّة والإجماع¹. أما إذا تعلّق الأمر بالعقيدة فنجده أشدّ من الأوّل في نقده للروايات وتمحيصها، ومثال ذلك نقرأه عند تفسيره قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ...﴾ [القلم: 42] حيث يستعرض الوجوه المختلفة لمعنى الساق، حتى ينتهي إلى أن الآية كناية عن شدة الأمر في ذلك اليوم وفزعه. ويستشهد لذلك من الشعر العربي، ثم يرد على من يفسر الآية بالمعنى الظاهر للساق استناداً إلى الحديث، ويرى أن هذا الحديث مكذوب وموضوع على رسول الله ﷺ ولو ورد في الصحيحين².

وخلاصة القول: إنّ منهج الشيخ قد بيّن لنا أن الإباضية - وهو خير من يمثلهم - يعتمدون هذا الأصل الذي يعرفه ويرتضيه أهل الاختصاص من العلماء والمفسرين.

تفسيره بالاعتماد على أقوال الصحابة والتابعين

لقد أظهر الشيخ أطفئش في تفسيره عناية فائقة بأراء الصحابة وإجماعهم، إذ لا يتجاوز ذلك إلى رأيه واجتهاده إلا نادراً. وهذا المبدأ يُعدُّ أساساً في مناهج التفسير وأصول الفقه لدى الإباضية³، كما هو لدى المسلمين كافة. ومثال ذلك نجده عند تفسيره لقوله تعالى من سورة البقرة [178]: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى﴾ متمسكاً بعمل الصحابة رضوان الله عليهم في كون الحر لا يُقتل بعبد، وهذا بإجماع منهم. فردّ على القائلين بغير ذلك مضعفاً دليلهم⁴. ولعل الميزة الأساسية التي يمتاز بها الشيخ أطفئش في تعامله مع المأثورات التفسيرية هي تلكم الروح النقدية الفاحصة؛ إذ يميل كثيراً إلى

1- ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 224، 225.

2- ينظر: المصدر نفسه، ج 6، ص 312، 313.

3- السالمي عبد الله بن حميد، شرح طلعة الشمس على الألفية، ج 2، ص 78، 79.

4- ينظر: تيسير التفسير، ج 1، ص 228.

تحقيق الآثار والمقارنة بينها قبل اعتمادها؛ ذلك لأنه إذا جاء تفسير عن الصحابي الواحد دون إجماع من غيره عليه، فإنه يناقشه ولا يرتضيه لمجرد كونه تفسير صحابي. وخاصة إذا وجد ما هو أقوى منه، ذلك ما نلاحظه عند تفسيره لقوله تعالى من سورة الإنسان [17، 18]: ﴿وَسُقُونَ فِيهَا كَاسًا كَانَتْ مِنْ أَجْهَا زَنْجِيلاً * عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلاً﴾¹.

هذا وكان الشيخ أطفيش رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يعتمد رواية التفسير عن الصحابة والتابعين إلى حد كبير، حتى تسربت إليه الإسرائيليات²، مثلما وقع بالنسبة لكثير من المفسرين عبر العصور. مثلما فعل في تعرضه لقصة هاروت

أظهر الشيخ أطفيش في تفسيره عناية فائقة بأراء الصحابة وإجماعهم، إذ لا يتجاوز ذلك إلى رأيه واجتهاده إلا نادراً، وهذا المبدأ يعدُّ أساساً في مناهج التفسير وأصول الفقه لدى الإباضية.

وماروت، في قوله تعالى من سورة البقرة [102]: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَرْوَتَ﴾ نجده رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يورد أخباراً عن الملكين، ويسندها إلى مصادر تفسيرية على سبيل التوثيق حتى ينتصل أمام القارئ من أية مسؤولية في الموضوع، كما يعلّق على هذه الأخبار بالصحة أو عدمها بما يراه دليلاً، وهذا بخلاف ما فعله في كتاب «هميان الزاد»³. وتبعاً لهذا المنهج، نجد الشيخ أحياناً يرفض بعض الخرافات التي لا تستقيم علمياً كما فعل عند تفسيره لقوله تعالى من سورة المائدة [22]: ﴿قَالُوا يَمْوَسَّىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾⁴.

وخلاصة القول فيما يخص هذا المصدر التفسيري، نقول: إن الإسرائيليات في «تيسير التفسير» تظهر للقارئ بكل وضوح على أنها أخبار غير متيقن من صحتها، وذلك بفضل منهج الشيخ أطفيش في نقدها أو التعليق عليها، ولو بعبارة موجزة تفيد الشك في صحتها، مما يجعلنا نؤكد

1- ينظر: تيسير التفسير، ج 7، ص 444.

2- الذهبي (محمد حسين)، التفسير والمفسرون، ج 1، ص 166.

3- ينظر هميان الزاد، ج 2، ص 203 وما بعدها. تيسير التفسير، ج 1، ص 125، 126. بخلاف.

4- تيسير التفسير، ج 7، ص 56، 57.

القول بأن الشيخ أطفَيْش مفسر ناقد وواعٍ بمهمته العلمية، وخاصة في تيسير التفسير.

نماذج من اعتماده اللغة في التفسير

لقد كان طبيعياً أن ينطبع تفسير الشيخ أطفَيْش بشيء من لوازم ثقافته، فكانت اللغة وعلومها المختلفة - من نحو وصرف وبلاغة - ظاهرةً في منهجه التفسيري. والمتتبع لتفسيره يجد مباحث لغوية عديدة حاول الشيخ أن يسبر من خلالها أغوار الألفاظ والتعابير القرآنية، مستعيناً بأراء كبار علماء اللغة المشهورين، أمثال أبي عبيدة، والفراء، والزجاج، وغيرهم¹. وكان يهتم كثيراً بالتوجيه اللغوي لمعاني القرآن الكريم، انطلاقاً من كون القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، مما يجعل اللغة - نحوها وصرفها ودلالاتها - أداة مساعدة على استجلاء المعنى وتوضيحه². ولما كان رَحْمَةُ اللهِ يقرر درس التفسير على طلابه كمادة علمية، فإنه كان يحرص على هذا الجانب.

ومن أمثلة اعتماده على اللغة كأصل من أصول التفسير: اهتمامه بدلالة اللفظ حالة وقوعه على الحقيقة أو المجاز وتوضيحه لأثر ذلك في السياق، وهو ما يدخل ضمن بلاغة القرآن. ففي تفسيره قوله تعالى من سورة البقرة [178]: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ نجده يعلّق على لفظ ﴿كُتِبَ﴾ بقوله: إنه انتقل من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، ثم أصبحت هذه الدلالة المجازية له حقيقة بالعرف³.

ومن ضمن الأخذ بالأصل اللغوي في التفسير العناية ببلاغة القرآن الكريم، وهو ما يعدّه القطب أطفَيْش مسلّمة، ويحاول التعامل مع مجاز

1- ينظر على سبيل المثال: أطفَيْش محمد بن يوسف، تيسير التفسير، ج 1، ص 128، 188، 710؛ ج 2، ج 3، ص 902، 905... وغيرها.

2- ينظر: السيوطي، الإقتان في علوم القرآن، ج 2، ص 260. سميح عاطف الزين، الإعراب في القرآن الكريم، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985، ص 7 وما بعدها.

3- ينظر: تيسير التفسير، ج 1، ص 226.

القرآن الكريم بعناية، ومن ذلك ما نجده في تفسيره لقوله تعالى من سورة البقرة [8، 9]: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿٩﴾﴾. إذ يحاول أن يفسر لفظ ﴿يُخَادِعُونَ﴾ مجازياً؛ لأنّ مخادعة الله - كما يقول - لا يمكن أن تفهم على الحقيقة، فلا بد من تنزيه المولى تبارك وتعالى؛ لأنه لا يُتصور أن يخادع المخلوق خالقه¹. ومن الأمثلة المتعلقة بالتفسير اللغوي للقرآن الكريم: قوله بالمجاز أيضاً في تفسيره قوله تعالى من سورة البقرة [221]: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَتَّكُمْ﴾، إذ يفيدنا المفسّر بأن «الحرث» هنا كلمة مستعارة على سبيل التشبيه البليغ، أو الاستعارة التصريحية، أو التمثيلية. وقد نجده أحياناً لا يحدد نوع الصورة البلاغية للآية القرآنية بتاتاً، إذ يكتفي بشرحها من أجل بيان معناها فقط. ومثال ذلك² ما نقرأه في تفسير قوله تعالى من سورة النبأ [10]: ﴿وَجَعَلْنَا آيَلٌ لِّبَاسًا﴾، ولما كان هدف الشيخ أطفيش هو بيان معنى الآية وتبسيطه للناس فإننا نجده لا يُولي اهتماماً كبيراً بالتحليل البلاغي للآيات الكريمة.

كان الشيخ أطفيش يهتم كثيراً بالتوجيه اللغوي لمعاني القرآن الكريم، انطلاقاً من كون القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، مما يجعل اللغة - نحوها وصرفها ودلالاتها - أداة مساعدة على استجلاء المعنى وتوضيحه.

صلة التأويل بالغة عند الشيخ أطفيش

وضمن هذا الأصل التفسيري المهم نجد الشيخ أطفيش يفسر الآية الكريمة: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 7]، بجعله لفظ (متشابه) في الآية محتملاً لتفسيرين؛

1- ينظر: المصدر السابق، ج 1، ص 11.

2- أطفيش محمد بن يوسف، تيسير التفسير، ج 6، ص 462.

أحدهما: أنه لا يجوز تأويله، وذلك لأنه لا يعلمه إلا الله؛ لشدة غموضه، وهو مذهب جماعة من السلف، كأبي بن كعب وعائشة رضي الله عنها¹. والثاني: أنه يجوز تفسيره؛ لأنه مما يمكن أن يعرفه العلماء، من خلال التأمل وإمعان النظر في لغة الآية². وقد نُسب هذا المذهب إلى ابن عباس فيما نقله عنه مجاهد، أنه قال: «أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله»³. وابن عباس قد خصَّه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدعاء المشهور الذي قاله في حقه: «اللهم فقِّهه في الدين وعلِّمه التأويل»⁴.

وانطلاقاً من هذا، فإن الشيخ أطفَيْش لم يتحرَّج من تأويل المتشابه الذي يكون حكمه الردّ إلى المحكم، مثل آيات الصفات، وخاصة منها ما يوهم ظاهره التشبيه أو التجسيد في حق الباري عز وجل المنزّه⁵ عن كل نقص، وخاصة إذا وجد ما يعزِّز فهمه من اللغة.

وعلى كل حال يمكن القول: إن الشيخ أطفَيْش - الذي يمثّل المدرسة الإباضية في التفسير - قد تعامل مع نصوص القرآن الكريم بعلم، مستعملاً جميع مصادر التفسير المتعارف عليها بين العلماء، وقد كان موقفه من التأويل دليلاً ساطعاً، يبيّن لنا كيفية إعماله للعقل، والحدود التي تضبط هذا العقل، فإن اللغة والبلاغة - والمجاز على وجه التحديد - قد فتحت له مجالاً واسعاً في تأويل بعض الآيات المشكّلة أو الغريب لفظها.

- 1- محمد رشيد رضا، تفسير المنار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972، ج 3، ص 138.
 - 2- أطفَيْش محمد بن يوسف، تيسير التفسير، ج 1، ص 442.
 - 3- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص 348، 349.
 - 4- ابن كثير، المرجع نفسه، ج 1، ص 348، 349.
- الحديث أخرجه: البخاري ومسلم في صحيحهما. ينظر:
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب 10، حديث رقم 143، ج 1، ص 294.
 - صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب 30، حديث رقم 2477، ج 4، ص 1927.
- 5- الرازي فخر الدين، أساس التقديس، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، 1986، ص 15 وما بعدها. ينظر: تيسير التفسير، ج 2، ص 123؛ ج 5، ص 37، 38، 610؛ ج 6، ص 390.

الخلاصة:

وفي الختام يمكن القول: إنّ القطب أطفيش - باعتباره ممثلاً للمدرسة الإباضية في التفسير - لم يكن يمثّل شذوذاً في عالم التفسير، وإنّما كان صاحب منهج أصيل لا يختلف عن بقية المفسرين في تحليله وشرحه لمعاني آيات القرآن الكريم باعتماد شتى الأدوات التفسيرية المتعارف عليها، سواء من طريق النقل أم من طريق العقل.

ولعلنا بهذا نكون قد أسهمنا ولو بالقليل في تصحيح الرؤية من خلال نقد دراسة الذهبي، وذلك باعتماد المنهج القائم على ضرورة الرجوع إلى

إنّ الشيخ أطفيش لم يتحرّج من تأويل المتشابه الذي يكون حكمه الردّ إلى المحكم، مثل آيات الصفات، وخاصة منها ما يوهّم ظاهره التشبيه أو التجسيد في حق الباري ﷻ المنزّه عن كل نقص، وخاصة إذا وجد ما يعزّز فهمه من اللغة.

المصادر الأصلية ونبذ العصبية المذهبية المقيّنة. وقد بيّنا من خلال النصوص المدروسة أنّ منهج الإباضية لا يختلف كثيراً عن منهج باقي المسلمين في تفسيرهم لكتاب الله، بحيث لا نجدهم يقولون بالرأي من أجل هوى في النفس، ولا أنهم يبنون تفسيرهم على مذهب خاص أو مخالف للكتاب والسنة. فهم يعدّون تفاسير المسلمين كافة مصادر قيّمة يعتمدونها وينقدونها أحياناً، كما أن أصولهم في تفسير القرآن الكريم هي الأصول نفسها التي يعتمدها

أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى، سواء الذين يقولون بالرأي أو الذين يقفون عند حرفية النص.

والإباضية يأخذون كما رأينا بالاتجاهين معاً، ولا يتشبهون بأحدهما على حساب الآخر، كما أنهم يعنون بمعرفة العلوم المساعدة في التفسير، كأسباب النزول والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه وغيرها، ويحرصون على التزامها في التفسير.

هذا وقد لاحظنا وجود أكثر من لون من التفسير لدى الإباضية، منها التفسير الذي هو منهج أغلب المفسرين المسلمين، والذي يُعنى بتفسير



القرآن الكريم واستجلاء معانيه دون أن يطفى اختصاص المفسر العلمي عليه، وهو اتجاه أكثرهم. ومنها التفسير الفقهي الذي رأيناه لدى الشيخ الحواري في كتابه «تفسير خمسمائة آية». ومنها الاتجاه الإصلاحى الذى رأىناه لدى الشيخ بيوض إبراهيم بن عمر، وهذا مما يدلنا على أن مفسرى هذا المذهب الإسلامى لم يكونوا فى معزل عن تيارات التفسير الإسلامى. فهم قد تأثروا بها، وربما كان لهم أثر على غيرهم، إذ لا مجال ولا معنى لعزل الإباضية عن غيرهم من المسلمين.